جامعـــــة دمشق
المعهد العالي للتخطيط الاقليمي
قسم التخطيط الإقليمي المتكامل

التحديات العمرانية على المكونات الطبيعية لضفاف وادي الفرات وتأثيرها على التنمية

الحالة الدراسية: منطقة الفرات الاوسط والأدنى باقليم البادية.

بحث أعد لنيل درجة الماجستير تأهيل وتخصص

بالدراسات الإقليمية المتكاملة

إشراف:

د. ريدة ديب – د. ناتاليا عطفة

إعداد:

م.أمير وليد الحيو

الملخص

تحديد التنمية بدول العالم بناءً على المكونات الطبيعية التي يتميز بها الإقليم فإن كان الإقليم يتصف بمكونات طبيعية عالية فيتم تحديد هذه التنمية وفق هذه المكونات الطبيعية العالية، وبالتالي قد تكون التنمية زراعية أو سياحية أو صناعية أو تجارية استثمارية، بحسب المكون الطبيعي الداعم لنوع التنمية الأعلى.

وهذا ما اتجهت إليه كل دول العالم لتحديد بنية الأقاليم وتحديد فرص التنمية الأهم فيها، ولقد توجهت إليه مؤخراً الجمهورية العربية السورية بعام 2010 م، ومع ظهور التخطيط الإقليمي بسورية بدأت عملية دراسة الفرص التنموية للأقاليم، إلا أن سرعة التطور والإمتداد العمراني فاقت سرعة تنفيذ الخطط خصوصاً خلال الأزمة التي تشهدها البلاد، مما تسبب بظهور مجموعة من الشكليات العمرانية والتخطيطية والتنموية في كثير من المناطق ومن أهم هذه المناطق وادي الفرات لما يمثله نهر الفرات من أهمية بنيوية لإقليم البادية وهو المكون الطبيعي الأهم الذي سيدير عملية التنمية بهذا الاقليم.

وهنا تبرز أهمية دراسة هذا المكون ضمن إقليم البادية كفرصة لتحديد التنمية المناسبة له أولاً وللحفاظ عليه ثانياً.

كما أن موضوع التعديات على الأرضي الزراعية الملاصقة لضفاف الأنهار مرتبطة دوماً بعملية التنمية المطوب تحقيقها لهذا المكون الخصب، فإن سبقت التنمية الحاجة العمرانية الناتجة عن الزيادة السكانية كان الناتج تخطيط تنموي منظم وإن كان العكس كانت النتائج إشكاليات وعشوائيات للمنطقة وللإقليم، وهنا يظهر دور التخطيط الإقليمي المتكامل لوضع الخطط التنموية للتنبؤ بالمشاريع المستقبلية، لتغليب كفة التنمية والتخطيط على كفة الحاجة.

ويعتبر وادي الفرات الأوسط والأدنى من أهم المناطق الإستراتيجية على طول الوادي بإقليم البادية، إلا أنها عانت من غياب الخطط الشاملة، وعوض عن ذلك تم تنفيذ مشاريع جزئية متقطعة بمواقع مكانية محددة داخل المدن والمناطق الكبيرة (ضمن محافظة دير الزور ومدينة الميادين) صاحب هذه المشاريع تعديات و نموعمراني غير موجـــه، حيث تركزت هذه التعديات العمرانية العشوائية على المناطق الزراعية المجاورة لوادي الفرات على الرغم من وجود قانون زراعي يحدد البناء بالمناطق الزراعية، ولعل صدور قرارات وزارة

الإدارة المحلية والتي سمحت بموجبه ببناء البيت الزراعي للفلاح على أرضه، حمل أصحاب الأراضي إلى تقسيم أملاكهم بما يتوافق مع هذه القرارات للإستفادة من المساحات العمرانية المسموحة، كل ذلك سارع في عملية الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة لوادي الفرات الأوسط والأدنى.

وهنا تظهر أهمية البحث في دراسة أدوات وأليات الحد من التعديات على الشريط النهري وإعادة توجيه لاستعمالات الأراضي بما يحقق فرص تنموية مستدامة والإستفادة من الحالة الفيزيائية للوضع الراهن لتحقيق إعادة الإعمار أولاً واستعادة الأراضي الخصبة ثانياً، لا بل واستعادة النهر ثالثاً.

ويخلص البحث إلى أهمية استعادة الأراضي الزراعية عبر مخطط استعمالات الأراضي بما يحقق تنمية مستدامة للمجتمع كاملاً، خصوصاً بالفترة الحالية للإستفادة من الوضع الفيزيائي الراهن لإعادة إعمار البلد.

وسيتطرق البحث على عدة جوانب وفق المخطط الدراسي التالي:

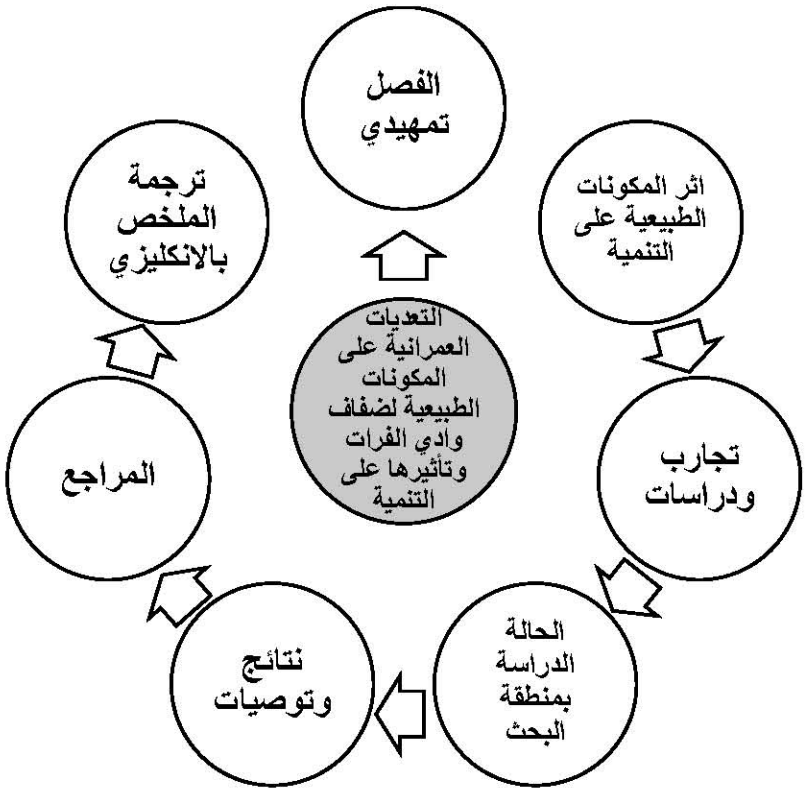

مخطط الدراسة